منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مسح ثقة المستثمرين في الأردن ٢٠١٧

تشرين الثاني ٢٠١٧

/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 4
مقدمة 6
منهجية المسح 6
خصائص المستجيبين 7
خلفية الاقتصاد: المنظور 9
نتائج المسح 12
الملخص والاستنتاجات 24

1. الملخص التنفيذي

الثقة في الاقتصاد بشكل عام موضوع مهم لعدة أسباب، فعندما تكون الثقة في أداء الاقتصاد عالية، وعندما يكون الانطباع العام لدى المستثمرين في القطاع الخاص إيجابياً، فسيكون هناك نمواً اقتصادياً حقيقياً ومستقراً.

فعندما تزيد الثقة في الاقتصاد، سيكون هناك مستثمرون جدد يرغبون بالانضمام للسوق كما أن المستثمرين الحاليين سيقومون بتوسعة أعمالهم. ومن جهة أخرى سيزداد طلب المستهلكين على السلع والخدمات عندما تزداد هذه الثقة.

في إطار "الثقة" والتبعات الاقتصادية لها، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بالتعاون مع شركة نماء للدراسات الاستراتيجية والمشاريع بإجراء مسحين لمستثمرين في الأردن (حزيران 2016، وآذار 2017) حيث كان الهدف الرئيسي للمسح قياس ثقة المستثمرين وتطلعاتهم إلى المستقبل. ويعمل هذا المسح على تقييم الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن من وجهة نظر المستثمرين الأردنيين والأجانب في المملكة وتعاملهم مع هيئة الاستثمار، كما يقوم المسح بسؤال المستثمرين حول الإجراءات الحكومية الواجب أن تقوم بها الحكومة لتحفيز استثمار القطاع الخاص.

يظهر المسح (في أيلول 2017) التزام المنتدى لفهم وتشجيع ثقة المستثمرين في الأردن، وتأتي هذه المُبادرة لتعزيز نتائج المؤشر الأردني لثقة المستثمر الذي قام المنتدى بإطلاقِهِ والذي يعمل على قياس ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكلٍ شهري.

تعتمد منهجية المسح على جمع البيانات من عينة واسعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم ومن القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولقد بدأ تنفيذ هذا الاستطلاع في شهر أيلول 2017 عبر مقابلات هاتفية امتدت حتى شهر تشرين أول 2017، وبواقع 523 مقابلات مكتملة. حيث تشير النتائج إلى عدد من الملاحظات:

1. تحسنت البيئة الاستثمارية في عدة نواحٍ كما أنها تراجعت في نواحٍ أخرى، حيث أن المستثمرين يرغبون بمزيد من التحسينات في البيئة الاستثمارية.
2. على الجانب الإيجابي، ولدى سؤال المستثمرين في العينة عن نواياهُم خلال الـ 12 شهراً المُقبلة، قال 30.2% منهم أنهم ينوون توسيع أعمالهُم في المملكة، بينما قال 58.9% منهم أنهم ينوون إبقاءها كما هي، في حين عبر 5.7% عن نيتهم تقليص أعمالهم.
3. عند سؤال المستثمرين في العينة عن حجم تعامل شركاتهم الاقتصادي في العام 2017، فقد بينت النتائج أن 21.4% من المستثمرين الذين شملهم المسح يعتقدون بأن حجم تعاملهم الاقتصادي أفضل في عام 2017 مما كان عليه في العام 2016، بينما قال حوالي 49.7% من المستثمرين بأن حجم تعامل شركتهم الاقتصادي خلال العام 2017 أسوأ مما كان عليه في العام 2016. أما فيما يتعلق بشعور المستثمرين تجاه تعامل شركاتهم الاقتصادي في المستقبل، فتظهر نتائج المسح أن 35.9% من المستثمرين في العينة توقعوا بأنَّ تعامل شركاتهم الاقتصادي في الـ12 شهراً المقبلة سيكون أفضل مما هو عليه الآن، بينما يتوقع 29.8% منهم أن يبقى كما هو، بمقابل 26.4% منهم ممن يتوقعون أن يكون أسوأ مما هو عليه الآن.
4. في تقييم هيئة الاستثمار أشار المسح الى أن هناك 30.8% من الذين شملهم المسح تعاملوا خلال الثلاث سنوات الماضية مع هيئة الاستثمار، هذا وارتفع عدد المستثمرين الذين أعربوا عن أنهم "راضون جداً" عند التعامل مع هيئة الاستثمار من 48.9 % (حزيران 2016) الى 54.6% (آذار 2017) والى 55.3% (أيلول 2017). وإذا ما تم إضافة "راض جدا" مع ردود "راض إلى حد ما"، فهذا يعني أن 84.5٪ من الذين تعاملوا مع الهيئة أعربوا عن ارتياحهم الواضح بينما أعرب 13% عن عدم رضاهم.
5. **على الجانب الآخر**يشير المنتدى إلى أن هناك مساحة كبيرة للتطوير في عدة جوانب ستعمل على تحسين ثقة المستثمرين وشعورهم تجاه البيئة الاستثمارية في الأردن. حيث بينت نتائج المسح بأن 35.2% من المستثمرين ضمن العينة يجدون البيئة الاستثمارية في الأردن مُشجعة، بينما يشعُر 59.8% منهم بأنها غير مشجعة. وعند سؤال المستثمرين عن أسباب عدم تشجيع البيئة الاستثمارية،

ارتفاع الضرائب كانت في أعلى القائمة (21٪ من المستجيبين) تلاه ركود الاقتصاد بنسبة 15.4%.

6. يشعر 14.5% من المستثمرين بأن الوضع الاقتصادي في العام 2017 أفضل مما كان عليه في العام الذي سبقَهُ، بينما يشعر 20.7% من المستثمرين أن الوضع الاقتصادي بقي على حاله، في حين يشعر 62.1% من بأن الوضع الاقتصادي في الأردن في العام 2017 أسوأ مما كان عليه في العام 2016.

7. عبر 30.8% من المستجيبين في العينة أنَّ الوضع الاقتصادي في الـ12 شهراً المقبلة سيكون أفضل مما هو عليه الآن، بينما يعتقد 35.9% من المستجيبين أنه سيكون أسوأ مما هو عليه الآن، في حين يعتقد 24.3% من المستثمرين أن الوضع سيبقى على حاله.

بإيجاز: تشير نتائج التحليل الذي قام به منتدى الاستراتيجيات الأردني إلى أن هناك مساحة كبيرة لتحسين البيئة الاستثمارية في الأردن، إذ أن 35.2% من المستثمرين ضمن العينة يجدون البيئة الاستثمارية في الأردن مُشجعة، بينما يشعُر 59.8% منهم بأنها غير مشجعة. أما الأسباب التي عزت بالمستثمرين إلى وصف البيئة الاستثمارية في المملكة بأنها غير مشجعة فقد أشار 21% منهم إلى أن السبب الرئيسي هو ارتفاع الضرائب في المملكة، بينما أشار 15.4% أنهم يشعُرون بذلك نتيجة ركود الاقتصاد.

2. مقدمة

الثقة في الاقتصاد بشكل عام موضوع مهم، وهو من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي الحقيقي، والتقلبات المالية والدورة الاقتصادية. فعندما تزداد الثقة في الاقتصاد، سيبحث المستثمرون عن فرص للربح وفرص للاستثمار، كما أن طلب المستهلكين على السلع والخدمات سيزداد. وعندما تقل الثقة في الاقتصاد من جهة أخرى ستنخفض مخاطرة الشركات والإنفاق الاستهلاكي.

في إطار الأهمية الاقتصادية لثقة المستثمرين، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بإجراء مسحين لقياس ثقة المستثمرين في الأردن وتطلعاتهم المستقبلية (في حزيران 2016، وفي آذار 2017)، حيث أصدر المنتدى تقريرين لتحليل نتائج المسحين وذلك في تموز 2016، وفي نيسان 2017.

واستكمالاً لهذه الجهود قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بإجراء المسح الثالث في شهر أيلول 2017، والذي يقوم فيه بتحليل ومناقشة نتائج المسح، إضافة إلى بعض التحليلات فيما يتعلق بنتائج المسوحات الثلاثة التي قام بها المنتدى.

بشكل عام يهدف مسح ثقة المستثمرين في الأردن إلى فهم وتشجيع ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية في الأردن، حيث أن نتائج المسح مهمة لعدد من الأسباب فعلى سبيل المثال يمكن رؤية ما إذا كانت نتائج المسح والانطباع العام لدى المستثمرين تكمل ما جاء في نتائج المؤشر الأردني لثقة المستثمر الذي قام المنتدى بإطلاقِهِ والذي يعمل على قياس ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكلٍ شهري في ثلاثة محاور رئيسية: النظام النقدي والنشاط الاقتصادي الحقيقي وبورصة عمان.

3. منهجية المسح

تعتمد منهجية المسح على جمع البيانات من عينة واسعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم ومن القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولقد بدأ تنفيذ هذا الاستطلاع في شهر أيلول 2017 عبر مقابلات هاتفية امتدت حتى شهر تشرين أول 2017، وتم استخدام برنامج CsPro لترميز وإدخال البيانات، حيث تم تدقيق هذه البيانات على ثلاثة مراحل: أثناء العمل، وبعد الانتهاء من الترميز، بالإضافة للتدقيق الإلكتروني بعد الانتهاء من إدخال البيانات. أخيراً تم تجميع هذه البيانات في مجموعات شاملة والعمل على تحليلها الوصفي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتكون المسح من خمسة أقسام، يغطي القسم الأول الوضع الاقتصادي في الأردن، أما القسم الثاني فيغطي أسئلة حول البيئة الاستثمارية، ويغطي القسم الثالث تقييم المستثمرين لهيئة الاستثمار، بينما يغطي القسم الرابع العوامل المحفزة والمثبطة للاستثمار في الأردن، وأخيراً يغطي القسم الخامس المعلومات الأساسية حول طبيعة المستجيبين مثل القطاع الذي تعمل به الشركة، عدد موظفيها، حجم الشركة وحجم مبيعاتها.

يضم المسح أسئلة مختلفة للمستثمرين في الأردن تقيم مدى تفاؤلهم أو تشاؤمهم حيال الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن، إضافةً إلى أسئلة مفتوحة لمعرفة الأسباب وراء ذلك.

4. خصائص المستجيبين

ضم المسح شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم، وذلك من خلال غرفة صناعة عمان، بورصة عمان، جمعية رجال الأعمال، منتدى الاستراتيجيات الاردني وهيئة الاستثمار، بالإضافة إلى شركات عاملة في مجمع الملك حسين للأعمال، وأخرى من خلال مسح المنشآت الاقتصادية الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية في عام 2011، وذلك لإثراء التنوع في الدراسة.

ارتفع عدد الشركات التي شملها المسح من 3387 في المسح الأول إلى 5422 شركة في المسح الثاني وإلى 7105 شركة في المسح الثالث، وبواقع 490، 524، و523 مقابلات مكتملة على التوالي (الجدول 1)

الجدول (1): الشركات المختلفة ضمن عينة مسح ثقة المستثمرين في الأردن

الإطار	الموجة الأولى: حزيران 2016		الموجة الثانية: آذار 2017		الموجة الثالثة: أيلول 2017	
غرفة صناعة عمان	1488	142	1488	65	1488	49
بورصة عمان	250	31	224	6	288	11
جمعية رجال الأعمال	338	31	323	5	323	4
منتدى الاستراتيجيات الأردني	61	13	78	32	78	17
هيئة الاستثمار (2016)	-	-	126	32	126	39
هيئة الاستثمار (2007-2015)	1250	273	1451	316	1451	96
مجمع الملك الحسين للأعمال	-	-	58	10	58	8
مسح المنشآت الاقتصادية - DoS	-	-	1674	58	3292	299
المجموع	**3387**	**490**	**5422**	**524**	**7105**	**523**
نسبة المستجيبين من عدد الشركات		**14.5%**		**9.7%**		**7.4%**

وتمثل عينة الشركات التي أجري المسح عليها القطاعات الرئيسية العاملة في الاقتصاد الوطني (الشكل 1)، وذلك من شركات صناعية بواقع 177 شركة، وشركات تجارية بواقع 94 شركة، وشركات خدمية بواقع 252 شركة تشمل الخدمات المالية والزراعية والسياحية وتعليمية وخدمات النقل.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 1: القطاع الاقتصادي - نسبة الشركات

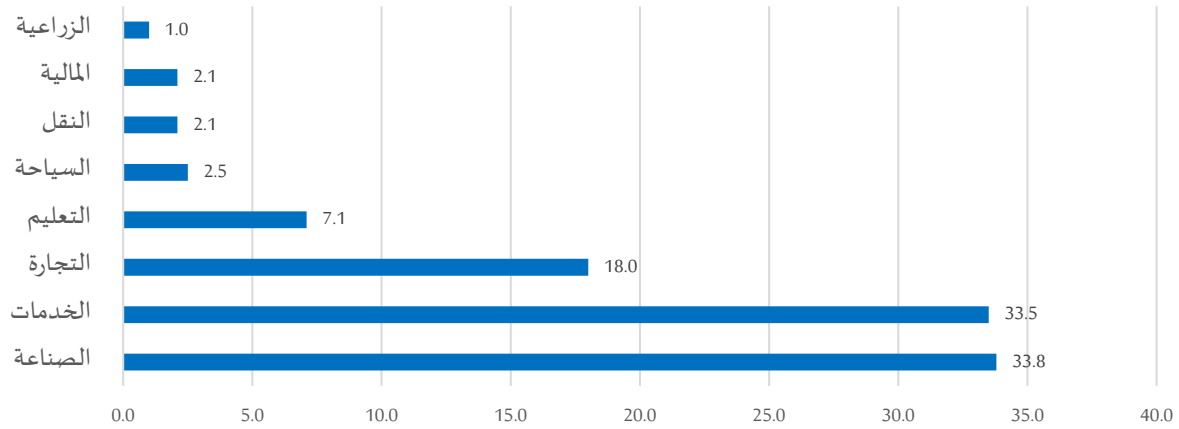

أما بالنسبة لعدد الموظفين العاملين في هذه الشركات، يوضح (الشكل 2) أن 32% من الشركات يعمل فيها أقل من 10 موظفين، وهناك 10.1% من الشركات يعمل فيها أكثر من 50 موظف. هذا ويختلف حجم مبيعات هذه الشركات (كما يوضح الشكل 3)، فعلى سبيل المثال في حين أن 23.2% من هذه الشركات يبلغ حجم مبيعاتها أقل من 35,000 دينار، هناك ما نسبته 9.9% من الشركات يبلغ حجم مبيعاتها ما بين 4,000,000 إلى 7,000,000 ملايين دينار.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 2: عدد الموظفين - نسبة الشركات

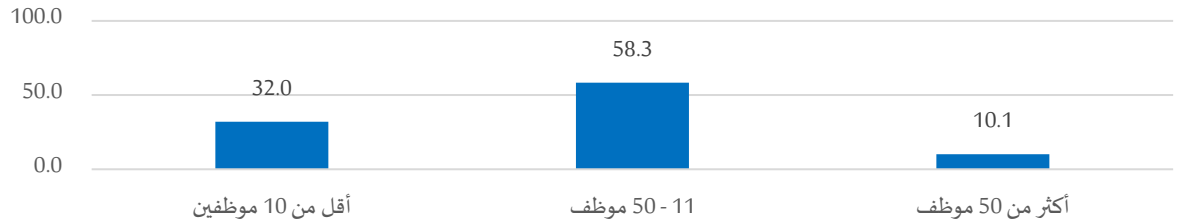

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 3: حجم المبيعات بالدينار الأردني - نسبة الشركات

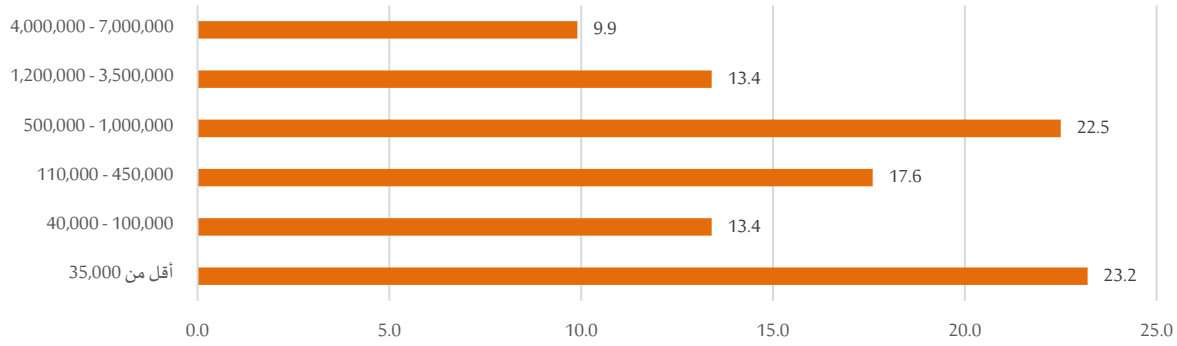

5. خلفية الاقتصاد: المنظور

يحاول دائماً الاقتصاديون وآخرون فهم لماذا يكون لدى بعض الدول نمواً اقتصادياً قوياً ومستقراً، بينما تعاني بعض الدول الأخرى من نمو متقلب وركود في الاقتصاد مع انخفاض في مستوى الدخل، وهذا قاد العديد من الأكاديميين والمؤسسات الدولية إضافة إلى مراكز الفكر الاقتصادي إلى إصدار الأبحاث وأرواق سياسات تعنى بهذا الموضوع. والتي تناولت العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي مثل نوعية رأس المال البشري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، الإطار المؤسسي، الاستقرار السياسي والديمقراطية، الأنماط الديموغرافية، سياسات الحكومات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي وأخرى غيرها.

نسبة إلى هذه العوامل؛ تعتبر استثمارات القطاع الخاص من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمارات تزيد من النمو من خلال زيادة الإنتاجية، كما أنها تستعمل التكنولوجيا وتخلق فرص عمل. إن الاستثمار يساعد الاقتصادات في تبني وسائل إنتاج جديدة تعزز من الإنتاجية والتنافسية.

بناءً على ما سبق، ونظراً لأهمية استثمارات القطاع الخاص، علينا ألا نقلل من الدور البارز له في الاقتصاد الأردني، حيث يواجه الاقتصاد الأردني عدداً كبيراً من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن يكون للقطاع الخاص، بفضل جهوده الاستثمارية، دور أساسي في التصدي لهذه التحديات.

ليس الهدف في هذا التقرير استعراض أداء الاقتصاد الأردني، وإنما سيتم استعراض بعض التحديات الملحة والتي تواجه الاقتصاد الأردني:

أولاً: يعاني النمو الاقتصادي الحقيقي ومنذ العام 2004 من انخفاض مستمر، وبالإضافة إلى ذلك، على مدى السنوات السبع الماضية، كان النمو الاقتصادي ضعيفاً اعلى أقل تقدير (الشكل 4)

الشكل 4: النمو الاقتصادي الحقيقي

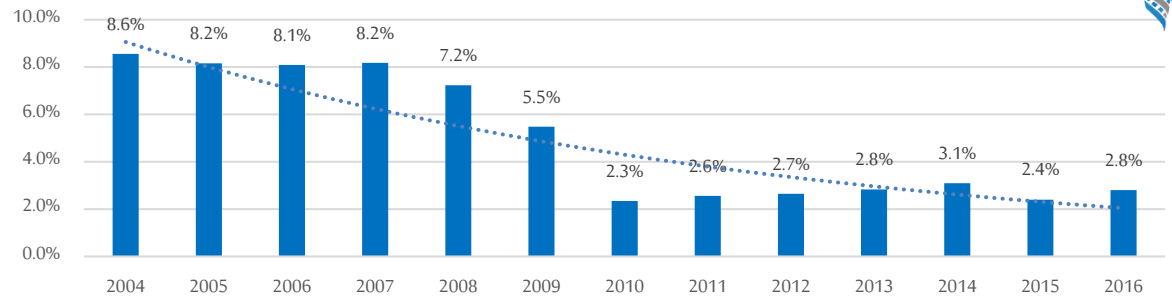

ثانياً: بوجود نمو اقتصادي ضعيف عانت الحكومة من عجز دائم في موازنتها، فعلى سبيل المثال وخلال الفترة ما بين 2004 – 2016 بلغ متوسط نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك المساعدات) خلال الفترة 2004 -2016 ما نسبته 4.3% (الشكل 5)، لذلك، ليس من المستغرب أن الإنفاق الرأسمالي (العام) كان في انخفاض (الشكل 6).

وبالمثل، وعند النظر إلى متوسط إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 2010 – 2016 نرى أنه بحاجة إلى زيادة خاصة إذا ما تمت مقارنته مع دولة الصين (الشكل 7).

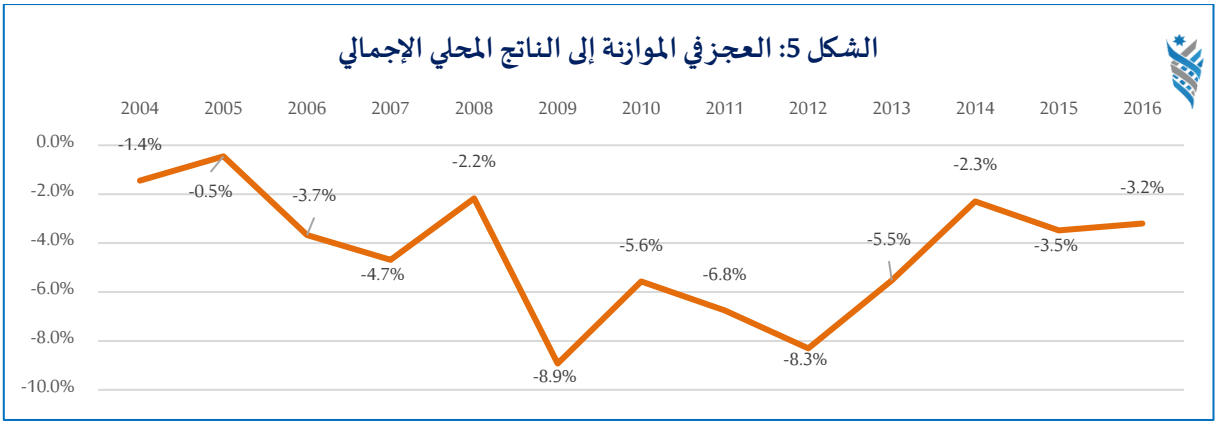

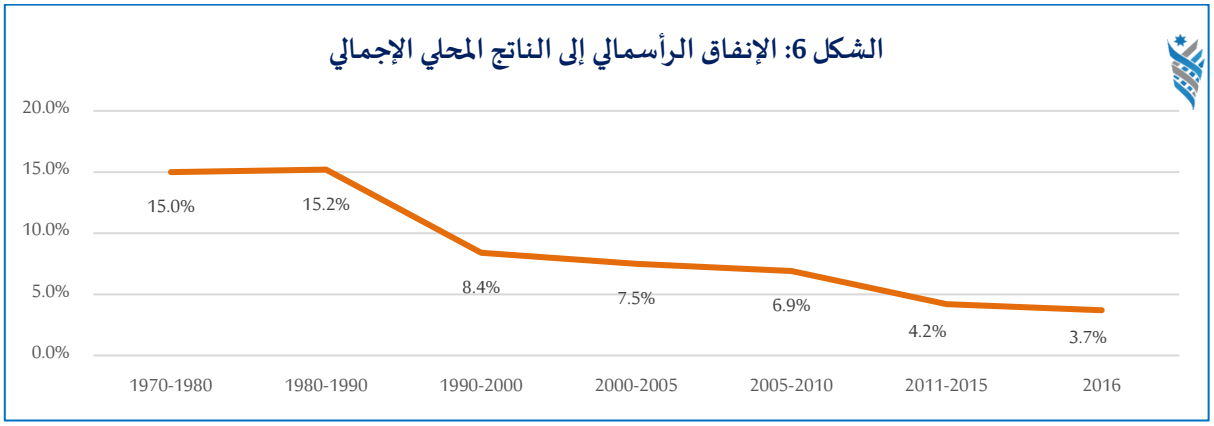

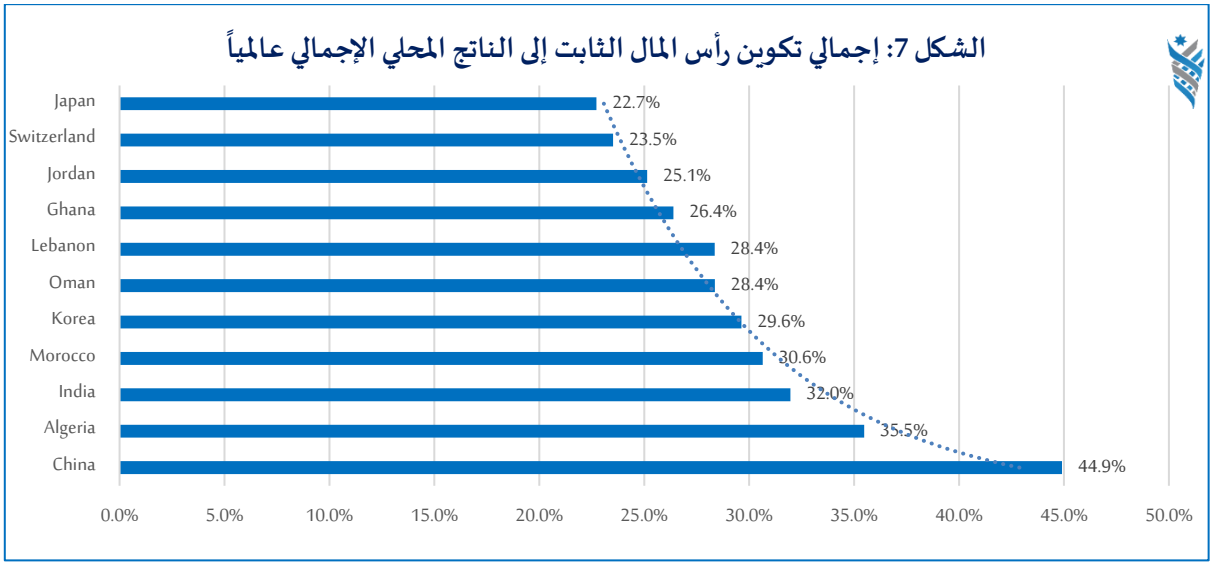

ثالثاً: لا تزال نسبة البطالة في الأردن تشكل تحدياً يتعين على أداء الاقتصاد أن يواجهه، حيث أنها بارتفاع مستمر. وخلال الأعوام 2006 و2010 و2015 و2016، بلغت هذه النسبة 13.0٪ و11.8٪ و13.6٪ و15.8٪ على التوالي. كما أنه وبنهاية الربع الثاني من العام 2017، بلغ معدل البطالة الإجمالي 18.0٪. وما هو أكثر صعوبة أن نسبة البطالة الأعلى تقع في الفئة العمرية ما بين 20-24 سنة (الشكل 8).

الشكل 8: معدل البطالة (في الربع الثاني من العام 2017)

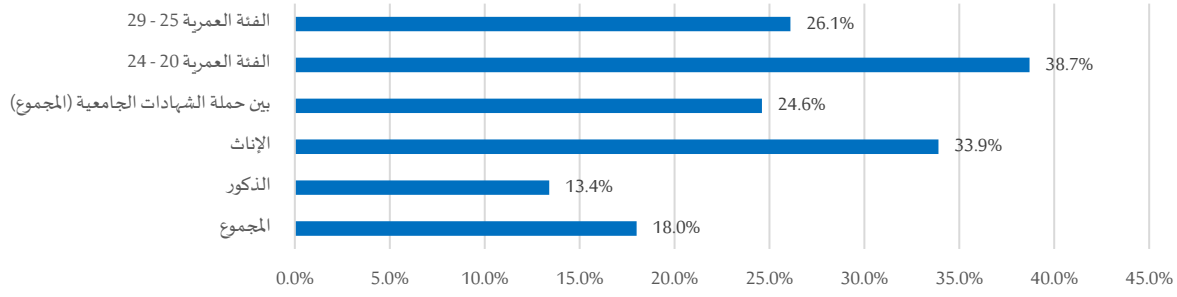

استنادا إلى الملاحظات المذكورة أعلاه حول النمو الاقتصادي، وعجز الميزانية، والإنفاق الرأسمالي، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، بالإضافة إلى معدلات البطالة، لا يمكن للمرء أن يقلل من الأهمية الكبيرة لاستثمارات القطاع الخاص. وهنا تكمن أهمية مسح ثقة المستثمرين الذي يقوم به منتدى الاستراتيجيات الأردني.

6.نتائج المسح

كما ذكر سابقاً: يتكون المسح من خمسة أقسام، وفيما يلي عرضاً للنتائج الرئيسية. والهدف هنا هو التعليق على النتائج الرئيسية للمسح الثالث وحده، وما إذا كان هناك أي تغييرات هامة حدثت منذ المسحين الأول والثاني.

6.1 الوضع الاقتصادي في الأردن

تشير نتائج المسح الثالث لثقة المستثمرين الذي تم إجراؤه في أيلول 2017 إلى أن 31% من المستثمرين يعتقدون أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح، وهذه النسبة مشجعة نظراً لأنها أعلى من نظيرتها في المسح الذي أجري في آذار 2017 والتي بلغت 28.4%. من جهة أخرى انخفضت نسبة المستثمرين الذين يرون أن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ من 54.4% في آذار 2017 إلى 46.5% في أيلول 2017.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 9: بشكل عام هل تعتقد ان الأمور في الأردن تسير بالاتجاه الصحيح أم الخاطىء؟

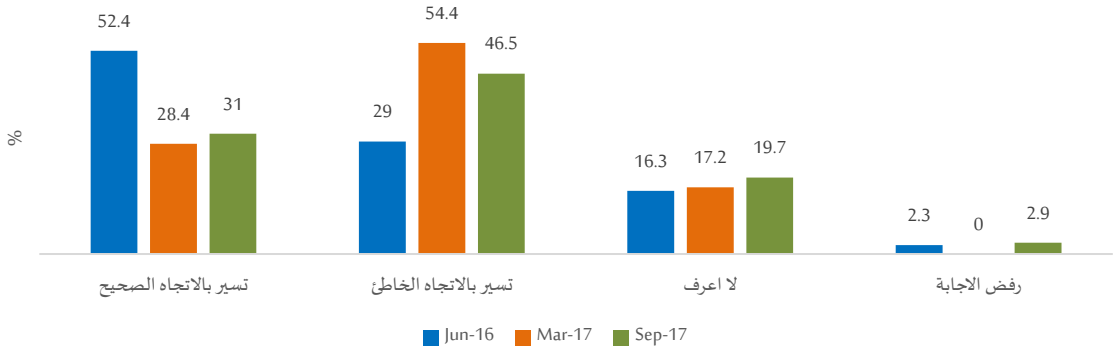

وعند سؤال المستثمرين الذين أجابوا بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح عن الأسباب، كان الأمن والأمان والاستقرار أبرزها وبنسبة 51.6%، يليها "القيادة السياسية والاهتمام بموضوع الاستثمار" بنسبة 14.8%.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 10: لماذا تسير الأمور بالاتجاه الصحيح؟

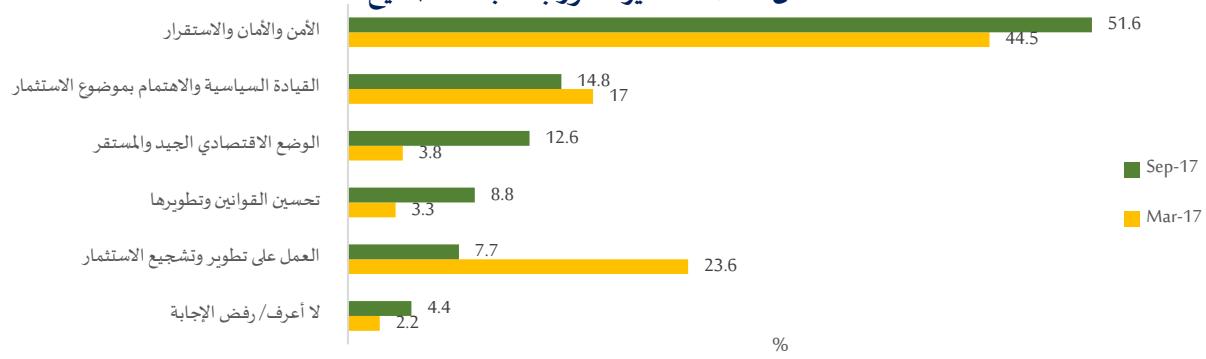

أما بالنسبة للمستثمرين الذين أجابوا بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ عن الأسباب كان "الوضع الاقتصادي الصعب" أبرزها وبنسبة 29%، حيث ارتفعت عن النسبة التي كانت في آذار 2017 والتي بلغت حينها 18.4%. إن هذا بدوره يؤكد على ضرورة تشجيع استثمارات القطاعين العام والخاص.

ومن الجدير ذكره أن 18.7% من الذين أجابوا بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ قالوا بأن "ارتفاع الجمارك والضرائب وأسعار الفائدة" هي السبب، وهذه النسبة أقل من نظيرتها في المسح الذي أجري في شهر آذار 2017 والتي بلغت حينها 26.5%.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 11: لماذا تسير الأمور بالاتجاه الخاطئ؟

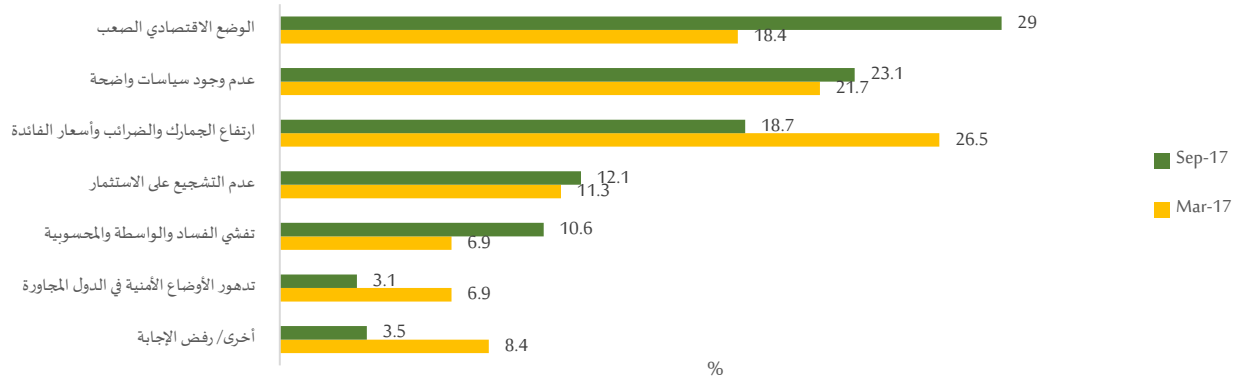

أما عند سؤال المستثمرين عما إذا كان الوضع الاقتصادي في العام 2017 أفضل مما كان عليه في العام الذي سبقَهُ فكانت الإجابات غير مشجعة إلى حد ما؛ حيث ارتفعت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي أسوأ من العام الذي سبقه وذلك من 52.4% في المسح الأول في حزيران 2016، إلى 58.8% في المسح الثاني في آذار 2017، ثم إلى 62.1% في المسح الثالث في شهر أيلول 2017. وهذا أيضاً يؤكد على الأهمية المتزايدة لاستثمارات القطاع الخاص.

هذا وتظهر نتائج المسح الذي أجري في أيلول 2017 بأن إجابات القطاعات المختلفة (الصناعية والتجارية والخدمات) لا تعكس فروقاً كبيرة بينها عندما أجابت بان الوضع الاقتصادي في تراجع، حيث كانت النسب 62.1% للقطاع الصناعي و66% للقطاع التجاري و60.7% لقطاع الخدمات.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل (12): كيف تصف وضع الأردن الاقتصادي في العام (2017) مقارنة بالعام (2016)

في آذار (2017)، تم السؤال عن وضع الأردن الاقتصادي في العام (2016) مقارنة بالعام (2015)

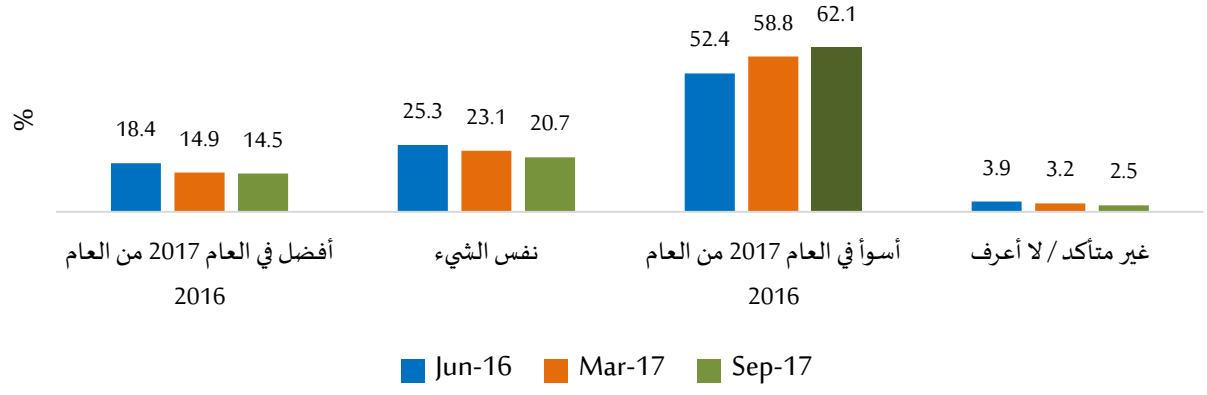

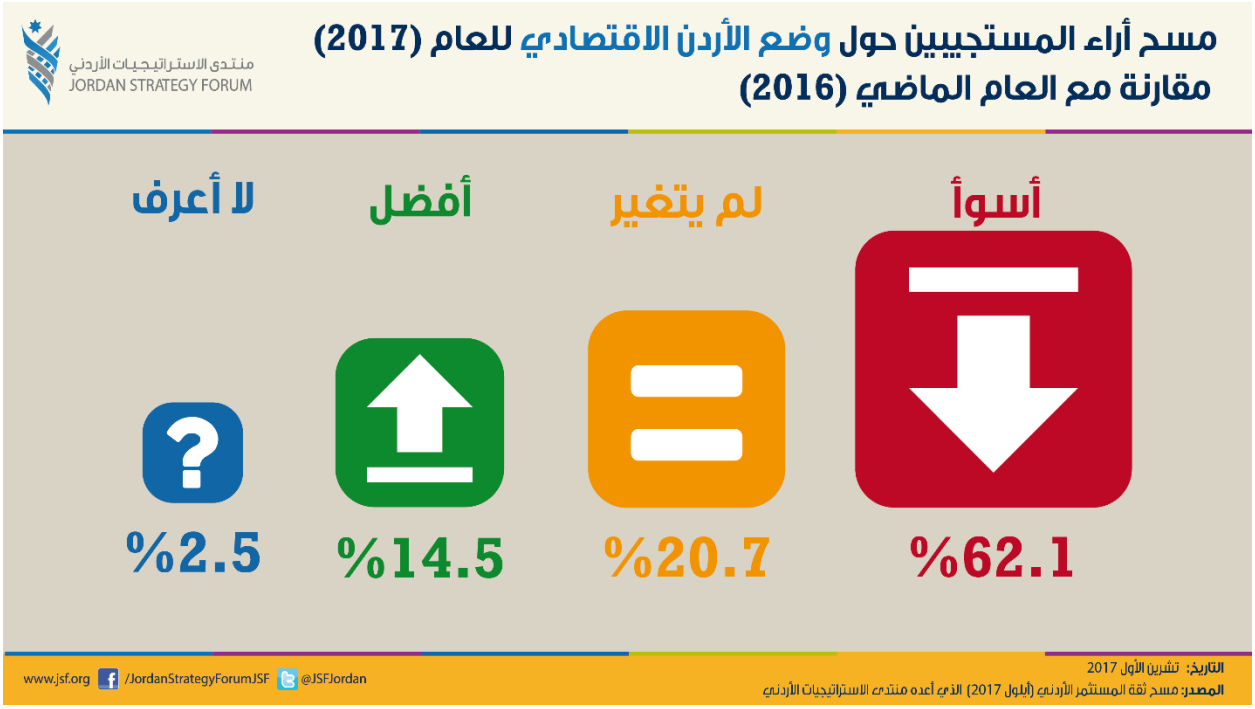

أما فيما يتعلق بالتطلعات للمستقبل، فقد كانت الإجابات متناسقة إلى حد ما، فعلى سبيل المثال وعند سؤال المستثمرين في العينة إذا ما كان الوضع الاقتصادي في الـ 12 شهراً المقبلة سيكون أفضل مما هو عليه الآن، انخفضت نسبة الذين أجابوا بأن الوضع الاقتصادي سيكون أفضل مما عليه الآن وذلك من 44.3% في حزيران 2016 إلى 28.8% في آذار 2017، ومن ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى 30.8% في المسح الأخير في أيلول 2017.

أما بالنسبة للذين أجابوا بأن الوضع الاقتصادي في الـ 12 شهراً المقبلة سيكون أسوأ مما هو عليه الآن، ارتفعت نسبتهم من 23.9% في حزيران 2016 إلى 41% في آذار 2017 ثم انخفضت إلى 35.9% في المسح الأخير في أيلول 2017.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 13: هل تعتقد أن الوضع الاقتصادي للاردن خلال 12 شهراً المقبلة سيكون أفضل أو أسوأ مما عليه الآن؟

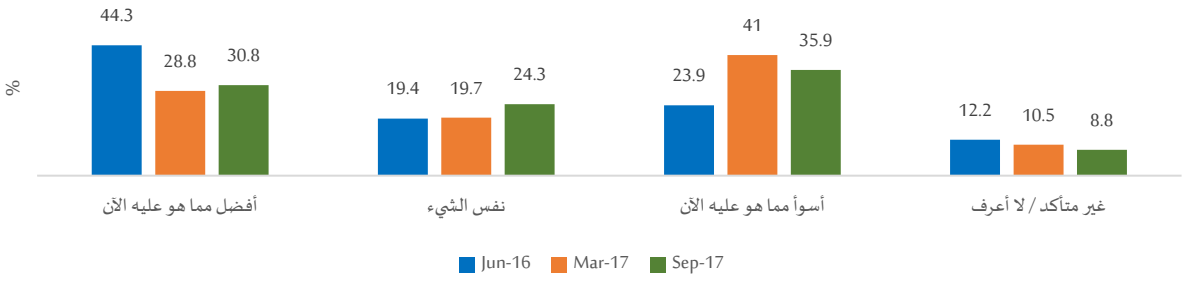

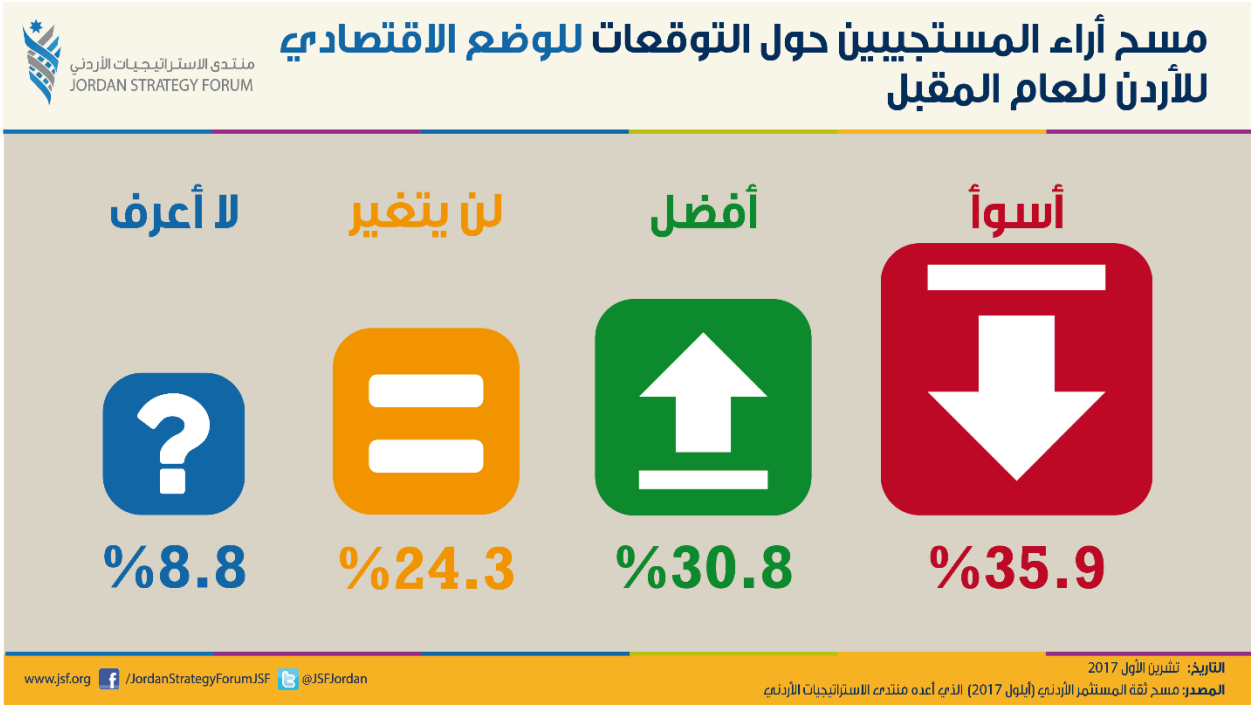

6.2 شعور المستثمرين حول البيئة الاستثمارية في الأردن

أما فيما يتعلق باستشعار المستثمرين حول البيئة الاستثمارية، فتُبين نتائج المسح الذي أجراهُ منتدى الاستراتيجيات الأردني أن 35.2% من المستثمرين ضمن العينة يجدون البيئة الاستثمارية في الأردن مُشجعة، حيث كانت هذه النسبة 41% في المسح الذي أجري في آذار 2017، وعلينا الاعتراف أن هذه النسبة كانت أقل بكثير في حزيران 2016 حيث بلغت 25.7%. وبالمثل انخفضت نسبة المستثمرين الذين يجدون البيئة الاستثمارية غير مشجعة من 62% في حزيران 2016 إلى 59.8% في أيلول 2017.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 14: هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة أم غير مشجعة للاستثمار؟

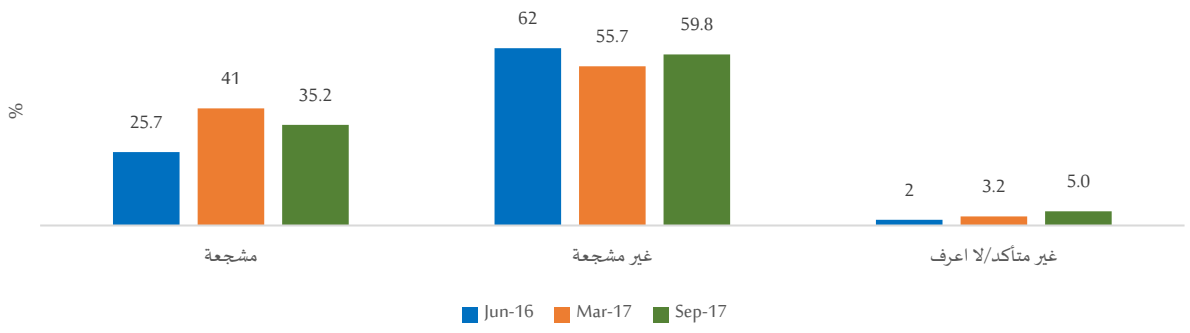

أما إجابات القطاعات المختلفة التي ترى أن البيئة الاستثمارية مشجعة كانت قريبة من نسبة المستثمرين الذين يجدون البيئة الاستثمارية مشجعة، حيث بلغت 35% للقطاع الصناعي، و37.2% للقطاع التجاري، و34.5% لقطاع الخدمات، وهذا دقيق أيضاً لإجابات القطاعات المختلفة الذين يجدون البيئة الاستثمارية غير مشجعة.

وأما الأسباب التي عزت بالمستثمرين إلى وصف البيئة الاستثمارية في المملكة بأنها غير مشجعة فقد أشار 21% منهم إلى أن السبب الرئيسي هو ارتفاع الضرائب في المملكة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن عامل "عدم تشجيع المستثمرين" كانت نسبته 10.7% في المسح الذي أجري في آذار 2017، و14% في المسح الذي أجري في أيلول 2017.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 15: لماذا البيئة الاستثمارية غير مشجعة للاستثمار؟

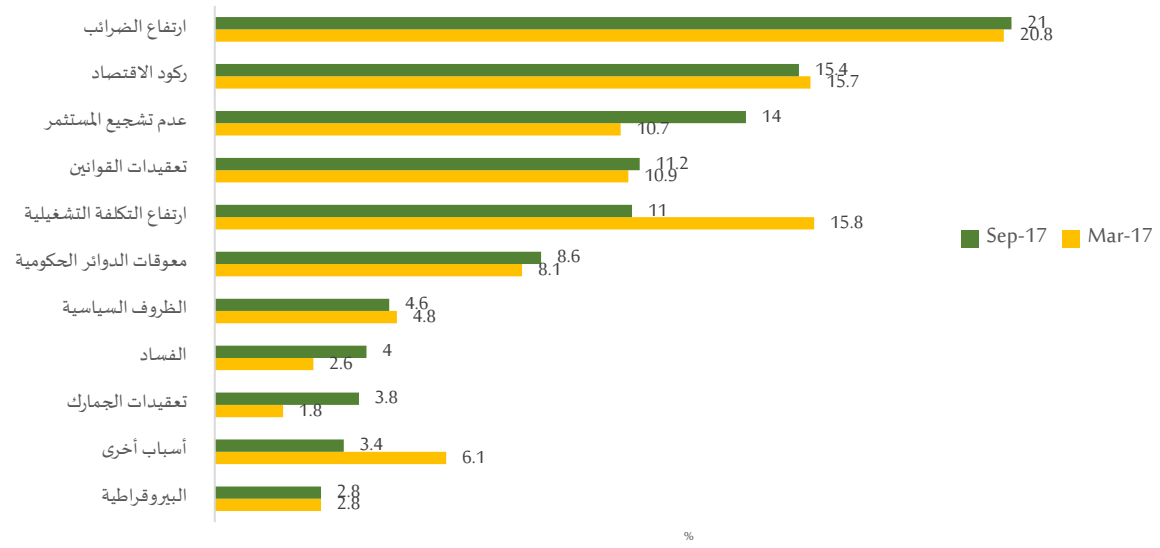

أما عند سؤال المستثمرين في العينة عن حجم تعامل شركاتهم الاقتصادي في العام 2017، فقد بينت النتائج أن 21.4% من المستثمرين الذين شملهم المسح يعتقدون بأن حجم تعاملهم الاقتصادي أفضل في عام 2017 مما كان عليه في العام 2016، حيث تحسنت هذه النسبة من 17.6% في آذار 2017.

هذا وانخفضت نسبة المستثمرين الذين قالوا بأن حجم تعامل شركتهم الاقتصادي خلال العام 2017 أسوأ مما كان عليه في العام 2016 وذلك من 53.4% في آذار 2017 إلى 49.7% في شهر أيلول 2017. كما أن إجابات القطاع الصناعي وقطاع الخدمات في هذا النطاق كانت 54.2% و46.4% على التوالي.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 16: كيف تصف حجم تعامل شركتك الاقتصادي في العام (2017) مقارنة بالعام (2016)

في آذار (2017) تم السؤال عن حجم التعامل الاقتصادي لشركة المستثمر في العام (2016) مقارنة بالعام (2015)

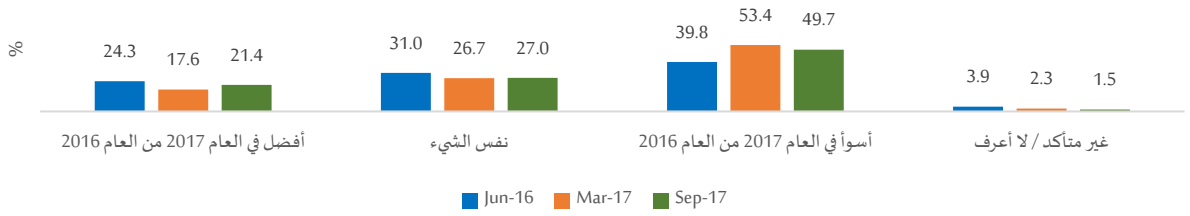

أما عند سؤال المستثمرين في العينة عما إذا قاموا خلال العام 2017 بتوسيع أعمالهم أو تقليصها أو إبقائها كما هي، ذكر 20.7% من المستثمرين الذين شملهم المسح بأنهم قد قاموا بتوسيع أعمالهم في المملكة خلال العام 2017 حيث انخفضت هذه النسبة منذ المسح الثاني في شهر آذار 2017، بينما قال 58.7% منهم أنهم حافظوا عليها كما هي، وهذه النتيجة مشجعة إلى حد ما.

وعند سؤال المستثمرين الذين قاموا بتقليص أعمالهم عن الأسباب، ارتفعت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي السيئ هو وراء تقليصهم لأعمالهم في العام 2017 وذلك من 19.9% في شهر آذار 2017 إلى 29.5% في المسح الأخير في أيلول 2017.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 17: خلال العام 2017، هل قمت بتوسيع أعمالك في الأردن؟

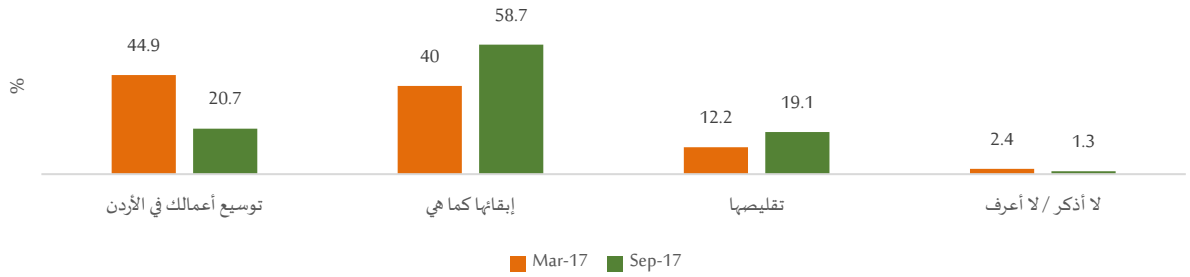

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 18: خلال العام 2017، لماذا قمت بتقليص أعمالك في الأردن؟

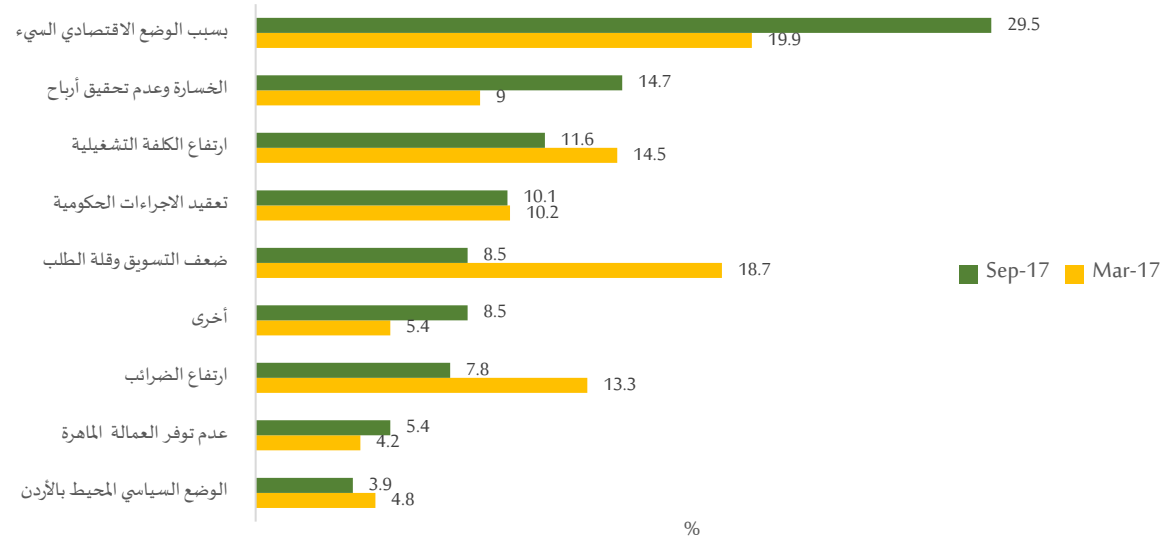

ولدى سؤال المستثمرين في العينة عن نواياهُم خلال الـ12 شهراً المُقبلة، قال 30.2% منهم أنهم ينوون توسيع أعمالهُم في المملكة، وهذه إشارة إيجابية نظراً لأن هذه النسبة ارتفعت منذ المسح الذي أجري في آذار 2017، كما أن نسبة الذين ينوون تقليص أعمالهم انخفضت منذ ذلك الوقت.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 19: خلال الاثني عشر شهراً القادمة، هل تنوي توسيع أعمالك في الأردن، تقليصها، أم إبقائها كما هي؟

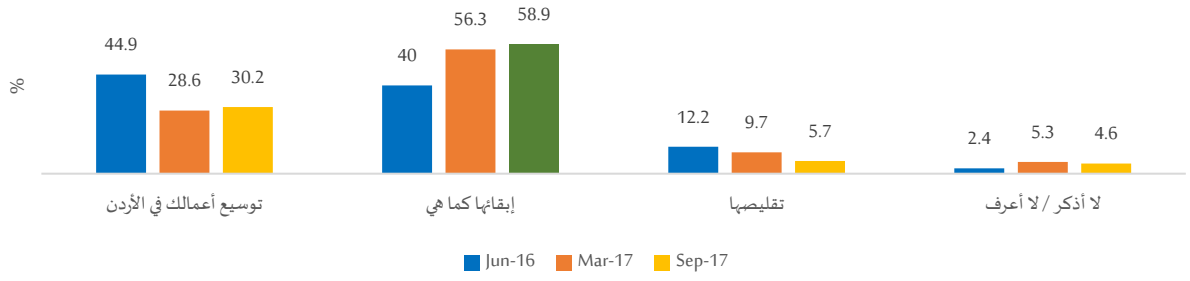

أما عن الأسباب التي تقف وراء تقليص المستثمرين لأعمالهم، مجدداً، كان تراجع الوضع الاقتصادي هو السبب الرئيسي، حيث أجاب 21.1% من المستثمرين بذلك.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة المستثمرين الذين أجابوا نيتهم تقليص أعمالهم بسبب قوانين الاستثمار وسياسة الحكومة انخفضت، وذلك من 23.3% في آذار 2017، إلى 18.4% في أيلول 2017.

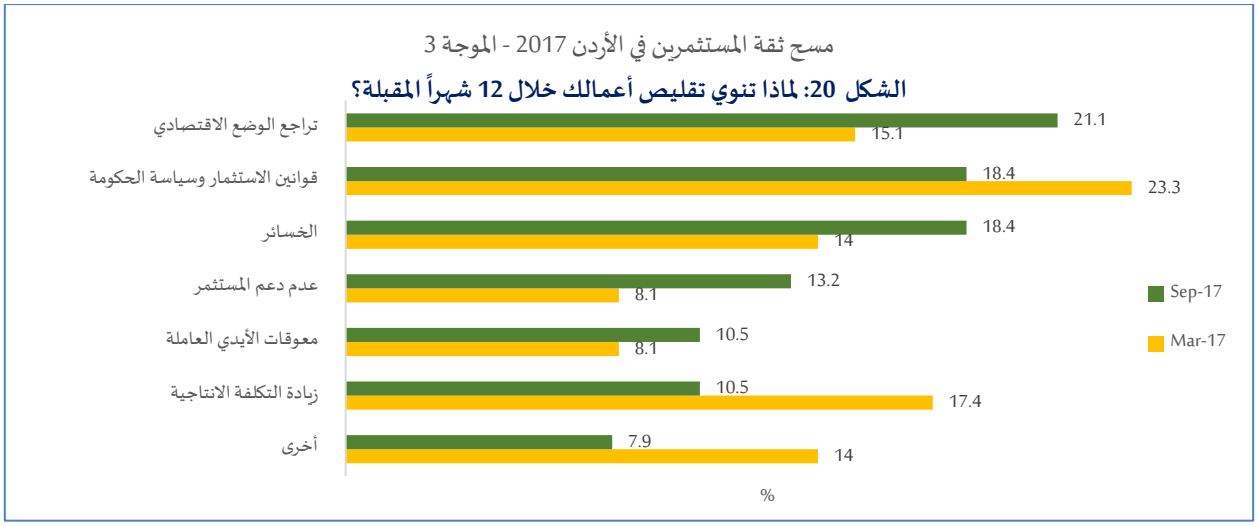

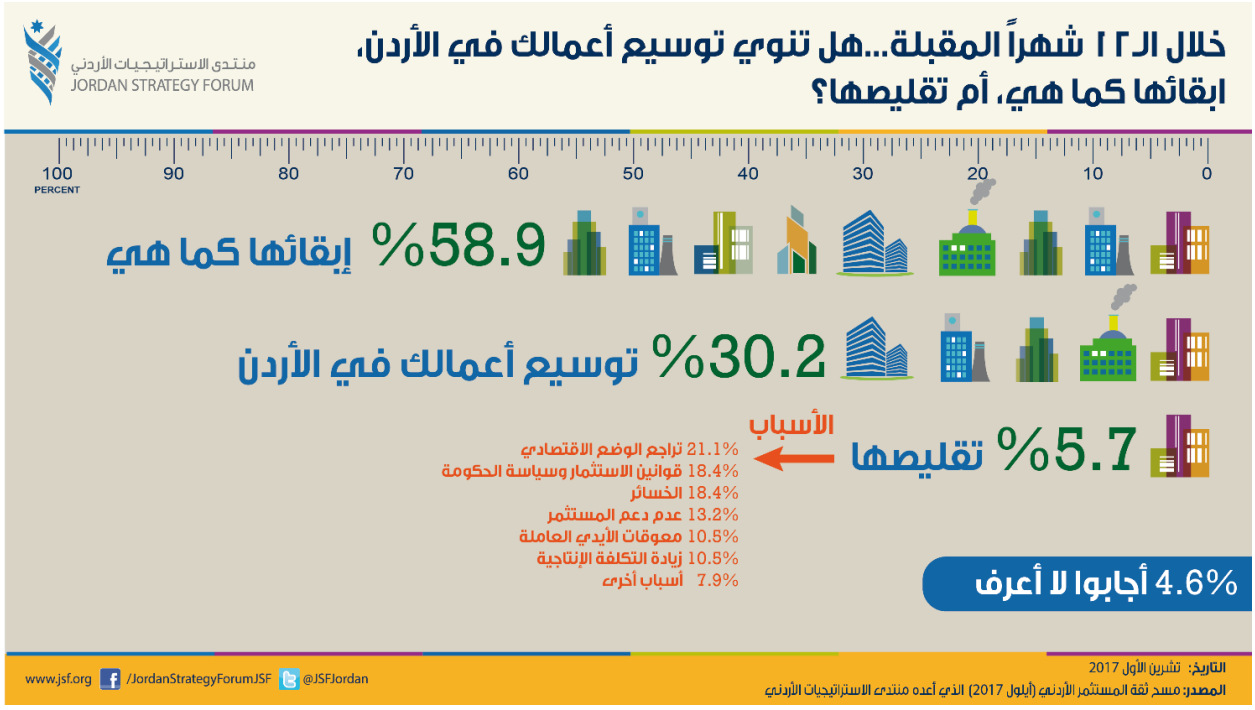

6.3 تقييم هيئة الاستثمار في الأردن

عند سؤال المستثمرين عما إذا ما تعاملوا مع هيئة الاستثمار لمتابعة مشاريع لهم خلال الثلاث سنوات الماضية، أجاب 30.8% منهم بأنهم قاموا بذلك وذلك مقابل 65.9% في حزيران 2016، و43.7% في آذار 2017. وعند تقسيم هذه الإجابات حسب القطاع كان مستثمرو القطاع الصناعي هم الأكثر تعاملاً مع هيئة الاستثمار بنسبة بلغت 45.2%.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 21 :عموماً خلال الثلاث سنوات الماضية، هل تعاملت أنت شخصياً أو محاميكم مع هيئة الاستثمار لمتابعة مشاريع لكم؟

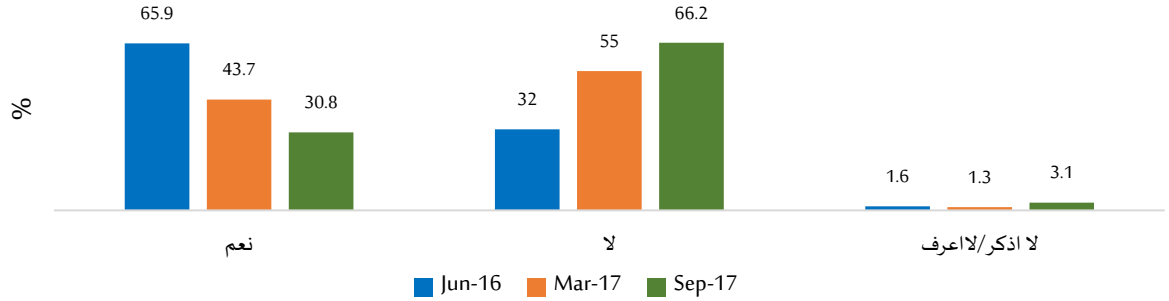

هذا وارتفع عدد المستثمرون الذين أعربوا عن أنهم "راضون جداً" عند التعامل مع هيئة تشجيع الاستثمار من 48.9 % (حزيران 2016) الى 54.6% (آذار 2017) والى 55.3% (أيلول 2017). وإذا ما تم إضافة "راض جدا" مع ردود "راض إلى حد ما"، فهذا يعني أن 84.5٪ من الذين تعاملوا مع الهيئة أعربوا عن ارتياحهم الواضح بينما أعرب 13% عن عدم رضاهم.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 22: إلى أي درجة كنت راض عن الخدمات التي قدمتها هيئة الاستثمار لك كمستثمر؟

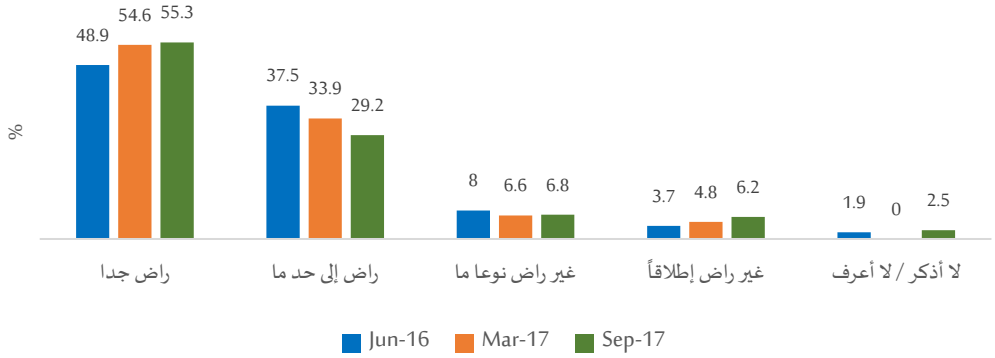

ولدى سؤال المستثمرين الذين أجابوا بعدم رضاهم عن الخدمات التي تقدمها هيئة الاستثمار عن الأسباب، أجاب 33.3% من المستثمرين أنها بسبب الإجراءات المعقدة حيث كانت هذه النسبة أعلى بكثير في آذار 2017 والتي بلغت 46.4%. أما فيما يتعلق بالأسباب المرتبطة بعدم تشجيع الاستثمار وفساد الموظفين فإنها تحتاج إلى بحث دقيق.

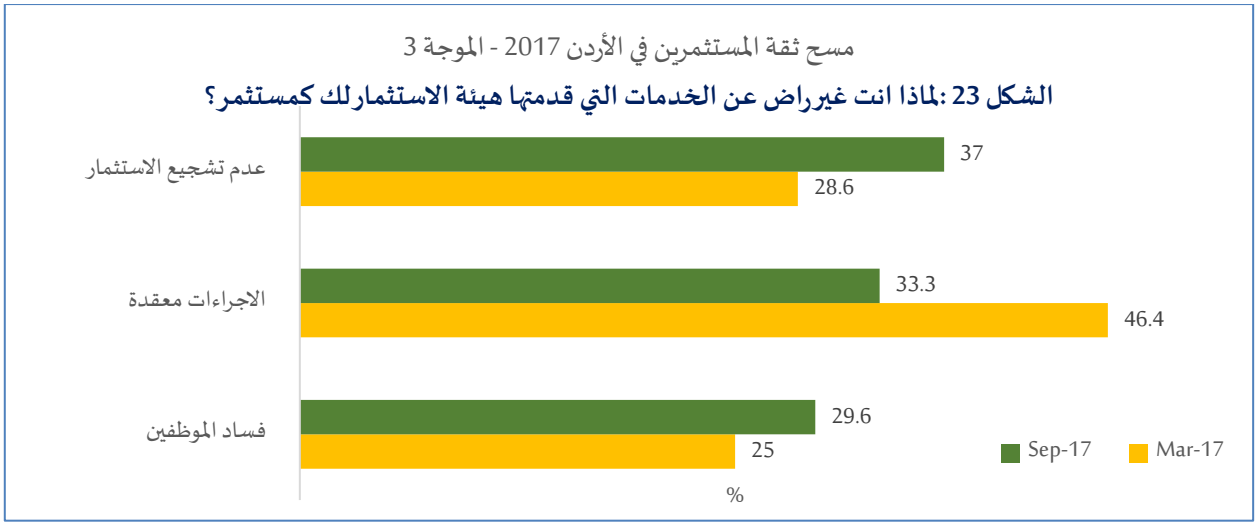

6.4 عوامل جذب وطرد الاستثمار

عند سؤال المستثمرين ضمن عينة المسح إذا ما فكروا خلال الثلاث سنوات الماضية أو يفكرون الآن في نقل أعمالهم خارج الأردن، أجاب 19.1% بنعم، وهو أمر يبعث للتفاؤل نظراً لأن هذه النسبة انخفضت منذ حزيران 2016 والتي بلغت حينها 27.1%.

وفي السياق ذاته، وعند سؤال المستثمرين الذين يفكرون في نقل أعمالهم إلى الخارج عن الأسباب التي دفعتهم لهذا، كان ضعف السوق المحلي والوضع الاقتصادي الصعب هو السبب الرئيسي. هذا وانخفضت نسبة المستثمرين الذين يرون أن وجود بيئة استثمارية أفضل مقارنة بالأردن هي السبب وراء نقل أعمالهم خارج الأردن، وذلك من24.3% في آذار 2017 إلى 21.1% في المسح الأخير في أيلول 2017. وبالرغم من أن هذه النسبة مشجعة إلى حد ما، إلا أنه ينبغي معالجة وبحث هذه المسألة.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 24: هل فكرت خلال السنوات الثلاث الماضية او تفكر في نقل اعمال خارج الاردن؟

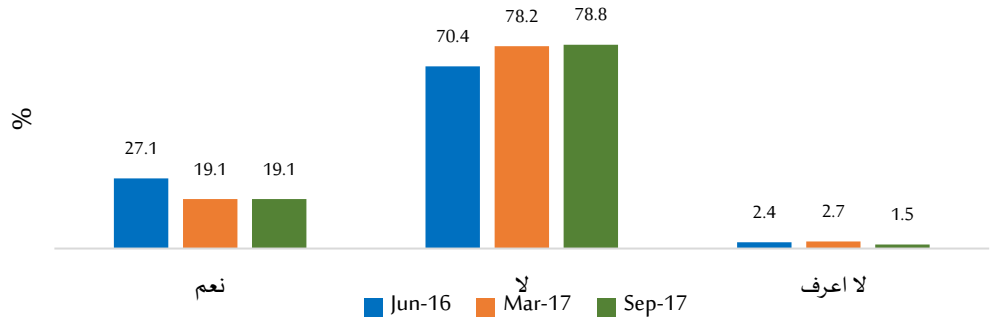

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 25 :لماذا تفكر في نقل اعمالك خارج الاردن؟

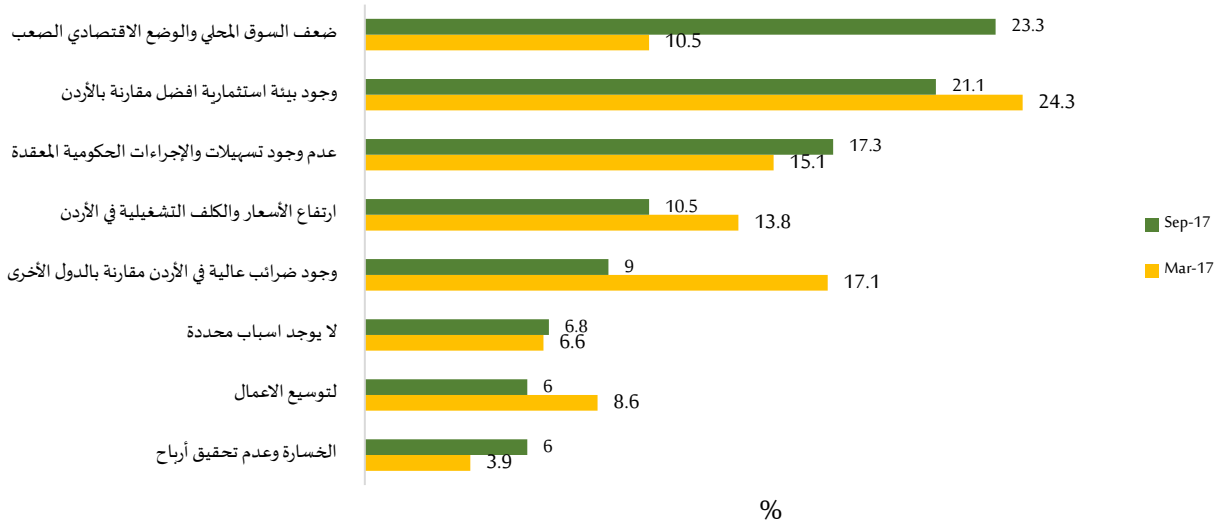

وأخيراً، عند سؤال نفس المستثمرين عن الإجراءات المستقبلية التي ينبغي أن تقوم بها الحكومة لزيادة حجم الاستثمار الداخلي والخارجي في الأردن، شدّد 29% على أهمية تخفيض الضرائب وعدم زيادتها، كما انخفضت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن على الحكومة دعم وتشجيع الاستثمار وخلق بيئة استثمارية وذلك من 31.2% في آذار 2017، إلى 11.5% في أيلول 2017، وانخفاض هذه النسبة مشجع إلى حد كبير، لأنه يعني أن هناك تحسناً في دعم وتشجيع الاستثمار. بشكل عام، يجب العمل على تحسين الإجراءات الحكومية وتبسيطها.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017 - الموجة 3

الشكل 26: ما هي الإجراءات المستقبلية التي ينبغي أن تقوم بها الحكومة لزيادة حجم الاستثمار الداخلي والخارجي في الأردن؟

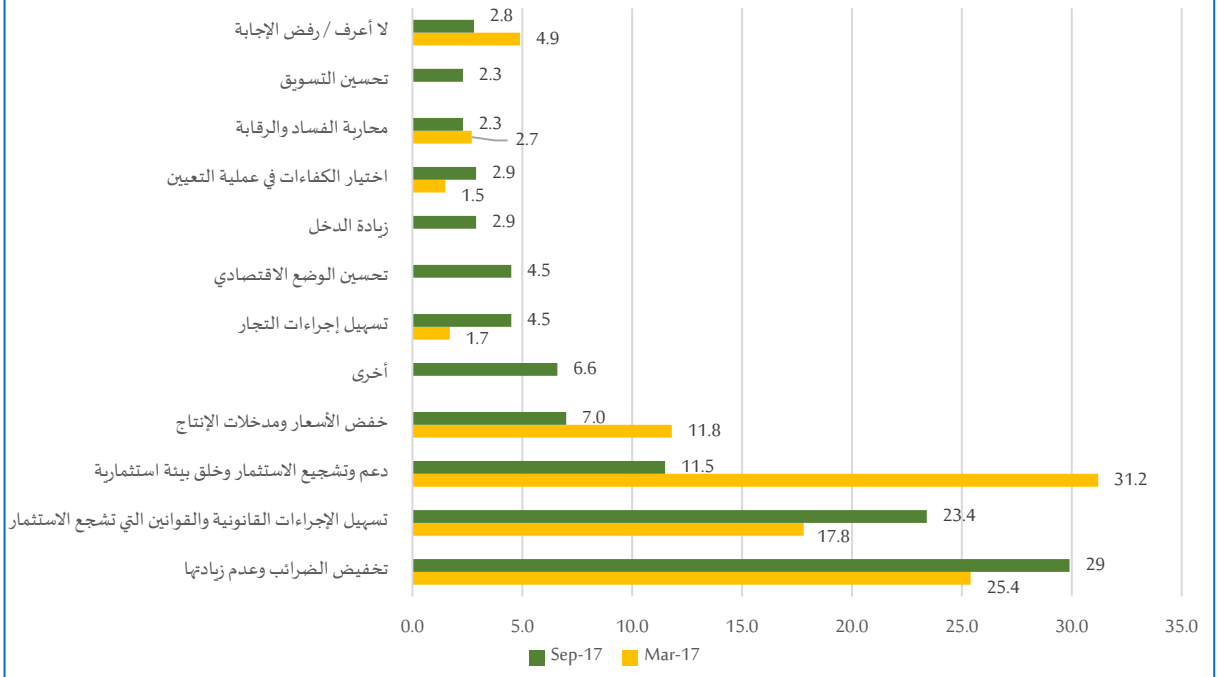

7. الملخص والاستنتاجات:

الثقة في الاقتصاد بشكل عام موضوع مهم، وهو من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي الحقيقي، والتقلبات المالية والدورة الاقتصادية. عندما تزداد الثقة في الاقتصاد، سيبحث المستثمرون عن فرص للربح وفرص للاستثمار، كما أن طلب المستهلكين على السلع والخدمات سيزداد. وعندما تقل الثقة في الاقتصاد من جهة أخرى ستنخفض مخاطرة الشركات والإنفاق الاستهلاكي.

قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بإجراء مسحين لقياس ثقة المستثمرين في الأردن وتطلعاتهم المستقبلية (في حزيران 2016، وفي آذار 2017)، كما قام المنتدى بإجراء المسح الثالث في شهر أيلول 2017.

بناء على نتائج المسح الأخير والمعلومات المتضمنة في هذا التقرير، يمكن تلخيص الاستنتاجات التالية:

1. يواجه الاقتصاد الأردني عدداً كبيراً من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن يكون للقطاع الخاص، بفضل جهوده الاستثمارية، دور أساسي في التصدي لهذه التحديات.
2. تشير نتائج المسح الثالث لثقة المستثمرين الذي تم إجراؤه في أيلول 2017 إلى أن 31% من المستثمرين يعتقدون أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح، وهذه النسبة مشجعة نظراً لأنها أعلى من نظيرتها في المسح الذي أجري في آذار 2017 والتي بلغت 28.4%. من جهة أخرى انخفضت نسبة المستثمرين الذين يرون أن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ من 54.4% في آذار 2017 إلى 46.5% في أيلول 2017.
3. عند سؤال المستثمرين الذين أجابوا بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح عن الأسباب، كان الأمن والأمان والاستقرار أبرزها وبنسبة 51.6%، يليها "القيادة السياسية والاهتمام بموضوع الاستثمار" بنسبة 14.8%
4. بالنسبة للمستثمرين الذين أجابوا بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ عن الأسباب كان "الوضع الاقتصادي الصعب" أبرزها وبنسبة 29%، حيث ارتفعت عن النسبة التي كانت في آذار 2017 والتي بلغت حينها 18.4%.
5. عند سؤال المستثمرين في العينة إذا ما كان الوضع الاقتصادي في الـ 12 شهراً المقبلة سيكون أفضل مما هو عليه الآن، انخفضت نسبة الذين أجابوا بأن الوضع الاقتصادي سيكون أفضل مما عليه الآن وذلك من 44.3% في حزيران 2016 إلى 28.8% في آذار 2017، ومن ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى 30.8% في المسح الأخير في أيلول 2017. وهذا يؤكد أهمية زيادة استثمارات القطاع الخاص.
6. 35.2% من المستثمرين ضمن العينة يجدون البيئة الاستثمارية في الأردن مُشجعة، حيث كانت هذه النسبة 41% في المسح الذي أجري في آذار 2017، كما كانت أقل بكثير في حزيران 2016 حيث بلغت 25.7%.
7. عند سؤال المستثمرين في العينة الذين وصفوا البيئة الاستثمارية في المملكة بأنها غير مشجعة عن الأسباب، أشار 21% منهم إلى أن السبب الرئيسي هو ارتفاع الضرائب في المملكة.
8. ارتفع عدد المستثمرين الذين أعربوا عن أنهم "راضون جداً" عند التعامل مع هيئة تشجيع الاستثمار من 48.9 % (حزيران 2016) الى 54.6% (آذار 2017) والى 55.3% (أيلول 2017). وإذا ما تم إضافة "راض جدا" مع ردود "راض إلى حد ما"، فهذا يعني أن 84.5٪ من الذين تعاملوا مع الهيئة أعربوا عن ارتياحهم الواضح.
9. 33.3% من المستثمرين الذين عبروا عن عدم رضاهم عن الخدمات التي تقدمها هيئة الاستثمار قالوا إنها بسبب الإجراءات المعقدة، حيث كانت هذه النسبة أعلى بكثير في آذار 2017 حيث بلغت 46.4%.
10. عند سؤال المستثمرين ضمن عينة المسح إذا ما فكروا خلال الثلاث سنوات الماضية أو يفكرون الآن في نقل أعمالهم خارج الأردن، أجاب 19.1% بنعم، وهو أمر يبعث للتفاؤل نظراً لأن هذه النسبة انخفضت منذ حزيران 2016 والتي بلغت حينها 27.1%. وفي السياق ذاته، وعند سؤال المستثمرين الذين يفكرون في نقل أعمالهم إلى الخارج عن الأسباب التي دفعتهم لهذا، كان ضعف السوق المحلي والوضع الاقتصادي الصعب هو السبب الرئيسي.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧٦ ٦٥٦٦ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧٦ ٦٥٦٦ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF